الكتل تتريّث في إقرار العفو العام لحين إكمال التعديلات

بغداد / المدى

نفى النائب عن التحالف الوطني طالب الجعفري إن تكون الحكومة قد طالبت مجلس النواب بالتريث بإقرار قانون العفو العام، وإنما الكتل السياسية هي التي طالبت اللجنة القانونية النيابية ذلك، مؤكداً أن القانون لن يقر في آذار الحالي . وقال الجعفري إن الحكومة لم تطلب من البرلمان التريث بإقرار قانون العفو العام، وإنما الكتل السياسية جميعها طالبت بالتريث لإجراء تعديلات وإضافة فقرات قانونية مهمة ليصبح من القوانين المميزة ويخدم من يستحق أن يشمل به.

وأضاف الجعفري: إن القانون لن يشمل المتهمين بقضايا فساد إداري ومالي، كما انه لم يشمل المشمولين بالعفو السابق ، ومزوري الشهادات (الإعدادية و الجامعية)، وسيشمل مزوري شهادات الدراسة المتوسطة ، مؤكداً أن مجلس النواب لايريد ان يقع بأخطاء قد لاتحمد عقباها بعد المصادقة وتنفيذه، فلذلك طلبت الكتل السياسية بالتريث ودراسة القانون بشكل مستفيض لغرض التعديل وإضافة بعض الفقرات عليه.

وأوضح النائب عن التحالف الوطني: أن اللجنة القانونية وجميع أعضاء مجلس النواب يرغبون، بتحديد الوقت أو الفترة للمشمولين بالقانون، فضلا عن إضافة مادة قانونية تمنع شمول المشمولين بالعفو السابق والمتهمين بالفساد المالي وبعض مزوري الشهادات.

وأكد النائب طالب الجعفري: أن قانون العفو العام لن يقر قبل نهاية الشهر الجاري وقد يقر في نيسان القادم أو بعد انتهاء العطلة التشريعية للبرلمان. من جانبه انتقد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان تأخير التصويت على قانون العفو العام نتيجة عدم اتفاق الكتل السياسية على تسمية "الإرهابيين أو الفاسدين" الذين سيشملون فيه.

وقال عثمان: هناك خلافات بين الكتل السياسية حول قانون العفو العام، لكن في هذا الوقت يجب أن يسن القانون كون البلد بحاجة له كما هو بحاجة إلى مصالحة وطنية كان يفترض أن تجري منذ وقت طويل. وأضاف: هناك أمور يجب أن يتم الاتفاق عليها مثل الإرهابي والشخص المحكوم على أساس الفساد والقتل العمد والتزوير، وهؤلاء لابد أن لا يطلق سراحهم لكن البقية ممكن التساهل معهم، خاصة إن كان أغلب الموجودين في المعتقلات هم أبرياء ومن المفترض أن يتم إطلاق سراحهم. وأوضح: أن قانون العفو أخذ بنظر الاعتبار حساب الناحية الإنسانية للطفل والمسن والمريض وسيشملون بالقانون، لكن المشكلة تكمن في عدم اتفاق الكتل على من الذي يجب أن تطلق عليه تسمية الإرهابي أو الفاسد، مبيناً أن الشعب بحاجة الى هكذا قانون ومنع الاعتقالات العشوائية وتعديل قانون المخبر السري .

وأشار الى أن إقليم كردستان لديه تجربة مع هكذا نوع من القوانين وهي مفيدة، مبينا أن قيادات التحالف الكردستاني توصي به لأن الإقليم اصدر قانونا للعفو في وقت سابق وكان أحد أسباب استقرار الإقليم. ولاقى قانون العفو العام ردود فعل متباينة، إذ وصفه ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثالث من أيلول ٢٠١١ الماضي، بصيغته الحالية بـ"السيئ" ويحتوي الكثير من الثغرات، وأكد أنه سيقدم تعديلات على القانون، في حين أكد التيار الصدري رفضه التام لشمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام، مستغربا موقف القائمة العراقية من مشروع القانون والذي يطالب بوضع تعديلات على مسودته.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عاما وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

طالب باعتبار ذكرى استهدافها يوماً عالمياً لمناهضة الإبادة الجماعية

طالباني: جريمة حلبجة تكشف للعالم طبيعة النظام السابق

□ **بغداد / المدى**

دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى العمل بجهد حثيث مع الأسرة الدولية متمثلة بحكوماتها ومنظماتها من أجل تبني يوم قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية كيوم عالمي لمناهضة جرائم الإبادة الجماعية الجينوسايد.

وقال رئيس الجمهورية أمس الخميس في كلمة له في الحفل التأبيني الذي أقيم في مبنى مجلس النواب في ذكرى جريمة حلبجة ألقاها نيابة عنه ممثل رئيس الجمهورية المستشار الأقدم عبد اللطيف رشيد انه "في استعادة ذكرى جريمة قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية، نكون أمام حال يختصر لنا وللعالم أجمع ذكرى جميع جرائم الإبادة و القتل الجماعي التي لم يتورع عن ارتكابها الدكتاتور وأركان حُكمه المباد، وهي جرائم توزعتْ على معظم مدن البلاد التي ابتُليَتْ لعقود بذلك الظلمَ و التعسف و الاستبداد".

وأضَاف إن" لجريمة حلبجة هي اللحظةُ البشعة في ذروة النزوع الإجرامي الذي تكشّفتْ معه للعالم والمَنظمات الدولية الطبيعةُ للنظام السابق".

وتابع طالباني "كان من المؤسف أن ما دفعه شعبُنا في هذه الجريمة وما سبقها من جرائم الإبادات كان ثمناً باهظاً من الأرواح الطاهرة والدماء الزكية التي خسرناها لكنها عادت، بفخَر وشرف، وقد أسهمت في صنع العراق الجَديد".

وأشار إلى انه "في استذكار هذه الجريمة التي هزّتْ ضميرَ العالم وأيقظته على جرائم صدام ونظامه القمعي، لا بد من استذكار تلك التضحيات ولا بد من وقفة عرفان وامتنان وإكبار لأرواح الضحايا الذين سقطوا من جراء تلك الجَريمة ".

وأوضح طالباني " لا بدّ من مواصلة الجهد لرعاية الأسر المتضررة والاهتمام بالضحايا من الجرحى الذين ما زالوا حتى الآن يعانون من آثار الجريمة"، مؤكدا انه"يتطلب عملا مشتركاً بين مختلف المؤسسات البرلمانية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة وبالتنسيق مع الجهد الدولي المناهض للجريمة والعنف وأسلحة الإبادة الجماعية".

وتعرضت مدينة حلبجة في السادس عشر من شهر آذار عام ١٩٨٨ للقصف الكيماوي على يد النظام السابق وراح ضحية ذلك القصف نحو خمسة آلاف قتيل.

الصدريون يستبعدون انعقاد المؤتمر الوطني.. والمواطن: إنه سيحلّ الملفات الجزئية

الدفاع النيابية: خطة تأمين القمة العربية ستطبّق على مراحل

□ **بغداد / المدى**

أكدت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أن هناك خطة أمنية ستطبق على مراحل وذروة هذه الخطة ستكون في الأسبوع الأخير من انعقاد القمة العربية.

ومن المقرر عقد القمة العربية في بغداد في ٢٩ من الشهر الجاري بعد أن كان من المقرر أن تعقد في أيار من العام الماضي إلا أنها تأجلت إلى آذار عام ٢٠١٢ بطلب من العراق وقامت الحكومة بصرف نحو نصف مليار دولار استعدادا لعقدها.

وقال عضو اللجنة عباس البياتي في تصريح لوكالة الفرات نيوز أمس إن " الخطة الأمنية التي ستطبق لانعقاد القمة العربية في بغداد ستطبق على مراحل متدرجة كما أن الاستعدادات الأمنية كاملة ومطمئنة جدا".

وأضاف إن "وفدا من الجامعة العربية سيزور العراق للاطلاع على آخر الاستعدادات العراقية اللوجستية"

من جانبها دعت النائبة عن كتلة الفضيلة النيابية الكتل السياسية إلى صب جهودها لإنجاح القمة العربية المقرر عقدها أواخر الشهر الجاري .

وقالت السعد إن " البلاد مقبلة على حدث مهم جدا ألا وهو القمة العربية مما يستدعي من الكتل السياسية توحيد المواقف من اجل إنجاح هذه القمة التي تعد مكسبا للبلاد ".

وأضافت إن " على الكتل السياسية الانشغال بتهيئة المستلزمات الضرورية لإنجاح القمة العربية وأن تترك خلافاتها جانبا لفترة مؤقتة لحين انتهاء القمة العربية ".

وأوضحت أن " المطالبات بعقد الاجتماع الوطني قبل القمة العربية لا ينطبق والواقع كون الاجتماع الوطني شأن داخلي يمكن أن يتم تأجيله غير أن القمة العربية شأن إقليمي غير مرتبط بالشؤون الداخلية للبلاد ".

وفي سياق متصل أعلن النائب عن التحالف الكردستاني قاسم محمد قاسم عن تأييد كتلته لعقد الاجتماع الوطني قبل القمة العربية.

وقال قاسم إن " اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني هيأت كل الأجواء لعقد المؤتمر الوطني الذي سبق وان دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني باعتباره وسيلة لحل النزاع والأزمة السياسية التي تعانيها البلاد.

وأضاف إن " اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني عقدت عدة اجتماعات وكان الأخير منها أمس الأول بعد سلسلة طويلة من الاجتماعات و المفرح في هذه الاجتماعات هو التوصل والالتزام باتفاقية أربيل".

وأوضح قاسم أن " الكتل السياسية لو التزمت منذ البداية بمبادرة أربيل لنتج عن هذا الالتزام تشكيل حكومة بدون نزاعات وخلافات سياسية".

بالمقابل توقع النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي أن" لايخرج الاجتماع الوطني بنتيجة واضحة بل سيؤدي إلى تأزيم الأوضاع في البلاد.

وقال الحسناوي في تصريحات صحفية أمس إن" القضايا المختلف عليها بين الكتل السياسية كثيرة ،مشيرا إلى أنه" كلما ازداد النقاش بين الأطراف السياسية ازدادت فجوة العلاقات عمقا وشرخا "بحسب وصفه".

واستبعد النائب عن كتلة الأحرار أن" تكون هناك حلول جذرية للمشاكل المطروحة بين الأطراف السياسية ،مبينا أن" الإرادة السياسية هي من تعيق عملية الخروج بنتائج مرضية بين الكتل السياسية".

ويعتزم قادة الكتل السياسية عقد اجتماع وطني بعد أن تم التهيؤ له من قبل لجنة مصغرة وتم خلال الاجتماعات التحضيرية تقديم أوراق سياسية للكتل الكبيرة بغية الوصول إلى رؤية موحدة وحل الأزمات السياسية الراهنة ولم يتم حسم تسمية رسمية له لغاية الآن كما تختلف الكتل بشأن عقده قبل أو بعد القمة العربية المقرر عقدها في ٢٩ من شهر آذار الحالي

وأفاد عضو كتلة المواطن النائب عن التحالف الوطني كريم عليوي المحمداوي بأن المؤتمر الوطني سيحل جميع القضايا العالقة بين الكتل السياسية.

وقال المحمداوي إن المؤتمر الوطني سيحل جميع المشاكل وما مطروح على الساحة السياسية هي مشاكل جزئية وليست أساسية، ومنها ما تبقى من تنفيذ اتفاقية أربيل، موضحا أن قانون مجلس السياسيات موجود في مجلس النواب، كما أن الأخير أقر شهر الماضي مسألة التوازن بمؤسسات الدولة، أما قضية نائب رئيس الجمهورية فهي قضائية ولا يجب أن تطرح داخل المؤتمر.

وأضاف النائب عن الوطني: أن مسالة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك هي قضية شخصية مع رئيس الوزراء، مشيراً إلى أن المواد الأخرى العالقة مع التحالف الكردستاني كالمادة (١٤٠) أو قانون النفط والغاز بالإمكان حلها عبر اجتماعات الكتل السياسية.

فيما، أكد عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني منصور التميمي: أن الكتل السياسية جادة بحل القضايا العالقة في ما بينها، ولكن حلولها تحتاج لوقت.

وقال التميمي إن الاجتماعات والحوارات بين الكتل السياسية مستمرة وهناك أوراق لتوحيد ما يقدم في المؤتمر الوطني قد قدمت، مشيراً إلى أن الكتل جادة بحل الأزمة السياسية لكن لا توجد حلول سحرية لحل للمشاكل، كما أن حلها يحتاج لوقت لأنها ليست وليدة اليوم.

وشدد النائب عن الوطني على: أن ائتلاف دولة القانون جاد في حل جميع القضايا العالقة مع الكتل السياسية شريطة أن لا تكون الحلول مخالفة للدستور.

استمرار عمل اللجان يومي السبت والأحد

البرلمان يصوّت لـ٩ مشاريع ويؤجّل جلساته إلى نيسان

□ **بغداد / المدى**

رفعت رئاسة مجلس النواب، أمس الخميس، جلسة المجلس الـ٣٠ إلى الثالث من شهر نيسان المقبل، وفيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت التصويت على تسعة مشاريع قوانين وتأجيل ثلاثة مشاريع أخرى.

و صوت المجلس على مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية الدولية المؤسسة لمنظمة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمقدم من لجنة الاقتصاد والاستثمار والعلاقات الخارجية والخدمات والإعمار والقانونية لغرض تعزيز إمكانات العراق وفتح آفاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

كما أنجز المجلس التصويت على مشروع قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٩٦) لسنة ١٩٨٤ والمقدم من لجنة النفط والطاقة لما يمثله القرار من تعسف بحقوق الموظفين لعضوية مجلس الإدارة في المنظمات والشركات والمؤسسات العربية والدولية ولمنحهم الحافز بغية تمثيل البلد خير تمثيل.

وأنجز المجلس التصويت على مشروع قانون تصديق مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية العراق والاتحاد الأوروبي في شأن الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة والمقدم من لجنة النفط والطاقة والذي يهدف لتنمية صادرات العراق للطاقة وللمصالح المشتركة للاتحاد الاوروبي كمستهلك للطاقة والعراق كمنتج لها.

وأجلت هيئة الرئاسة التصويت على تعيين قضاة المحكمة التمييزية الاتحادية والمقدم من اللجنة القانونية لحين الاتفاق على الأسماء المرشحة خلال الفترة المقبلة.

بعدها أتم المجلس التصويت على مشروع انضمام جمهورية العراق إلى المعاهدة الدولية في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار من اجل صيانة الموارد الوراثية النباتية والحفاظ على الأصول الجينية للنباتات المزروعة واستخدامها المستدام.

وأكمل المجلس التصويت على مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنباتات البرية والمقدم من لجنتي العلاقات الخارجية والزراعة والمياه والاهوار والذي يهدف الى تنظيم التجارة الدولية في هذا المجال وتوفير الحماية من الانقراض ومراقبة الاتجار بالحيوانات والنباتات البرية.

وأنهى المجلس التصويت على مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية إنشاء منظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى والمقدم من لجنتي العلاقات الخارجية والزراعة والمياه والاهوار والذي يأتي بهدف التعاون مع البلدان والمنظمات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال ومنع انتشار الآفات ومكافحتها.

وصوت المجلس على مشروع قانون تصديق قانون اتفاقية تعاون في مجال الصحة الحيوانية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار من اجل تسهيل العمل المشترك بين البلدين في مجال صحة الحيوان والحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها ومكافحة الأوبئة الحيوانية.

وأتم المجلس التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون في مجال الحجر الزراعي ووقاية النبات بين حكومتي جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والمقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار بغية تسهيل العمل المشترك بين البلدين في منع انتشار أمراض وآفات المحاصيل الزراعية وللتبادل التجاري للمنتجات الزراعية.

من جانب آخر أجلت هيئة الرئاسة التصويت على مشروع قانون تعديل قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ الخاص بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٩ المتعلق بالمادة (٢٦١) والمقدم من اللجنة القانونية بناء على طلب لجنة العشائر.

وأكمل المجلس التصويت على مشروع قانون وزارة الإعمار والإسكان والمقدم من لجنتي العمل والخدمات والمالية من اجل إعادة النظر بالهيكل التنظيمي للوزارة ومهامها واختصاصاتها ولغرض زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

من ناحية أخرى تلا النائب ارشد الصالحي بيانا طالب فيه باستضافة رئيس هيئة دعاوى الملكية وممثل وزارة البلديات في اللجنة القانونية لتسوية المشاكل التي شهدتها منطقة التسعين في كركوك.

من جانبه أيد النائب خالد شواني رئيس اللجنة القانونية طلب الاستضافة مبينا أن هيئة دعاوى الملكية متلكئة بأعمالها في كركوك وخاصة ما يتعلق بمنطقة التسعين مشددا على ضرورة إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل.

وقررت هيئة رئاسة مجلس النواب استمرار عقد اجتماعات اللجان البرلمانية يومي السبت والأحد المقبلين.

وذكر مصدر برلماني لوكالة○الفرات نيوز□ أن" رئاسة المجلس قررت اعتبار يومي السبت والأحد دواماً لمجلس النواب لعقد اجتماعات اللجان البرلمانية من اجل الإعداد لمشاريع القوانين".

ولم يتمكن مجلس النواب أمس من عقد الجلسة المسائية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون